رئيس المجلس زار الهيئة العامة لمكافحة الفساد: حصن منيع للمال العام وتتمتع باليقظة

«الأعلى للقضاء»: التكامل والتآزر بين أجهزة الدولة للوفاء بالإرادة السامية بوأد كافة أشكال الفساد

رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل بورسلي خلال اللقاء مع رئيسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد د.رنا الفارس بحضور رئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد الرفاعي ونائب رئيس المحكمة الكلية المستشار خالد العثمان ونائب رئيس هيئة مكافحة الفساد د.ماجد الديحاني والأعضاء رانيه الفليج ود.عبدالله الدبوس وضي العتيبي

كونا: قام رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل بورسلي بزيارة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، حيث التقى رئيسة الهيئة د.رنا الفارس وأعضاء مجلس الأمناء.

وذكر المجلس الأعلى للقضاء في بيان له أن هذه الزيارة تأتي تأكيدا على التكامل والتآزر بين أجهزة الدولة للوفاء بالإرادة السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد بوأد كافة أشكال الفساد في البلاد والتثبيت بأن الهيئة حصن منيع للمال العام تتمتع باليقظة والإخلاص في صون مقدرات الوطن.

ورافق المستشار د.بورسلي خلال الزيارة رئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد الرفاعي ونائب رئيس المحكمة الكلية المستشار خالد العثمان.

الاتفاق على أهمية إشراك الشباب في المبادرات البيئية

وزيرا التنمية والشباب بحثا سبل تعزيز التعاون وإطلاق أول منظومة لقياس الأداء البيئي

وزيرة الدولة لشؤون التنمية والاستدامة د.ريم الفليج خلال اللقاء مع وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة د.طارق الجلاهمة

كونا: بحثت وزيرة الدولة لشؤون التنمية والاستدامة د.ريم الفليج ووزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة د.طارق الجلاهمة سبل تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الاستدامة وإطلاق أول منظومة لقياس الأداء البيئي في المرافق الشبابية والرياضية لترسيخ ثقافة التنمية المستدامة لدى الشباب وتوسيع المبادرات الوطنية المجتمعية.

وقالت الوزيرة الفليج لـ «كونا» خلال الاجتماع المشترك في مقر الهيئة العامة للبيئة إن الجانبين أكدا أهمية الاستدامة التي باتت خيارا استراتيجيا للدولة انطلاقا من حرصها على بناء مستقبل أكثر ازدهارا للأجيال المقبلة. وأضافت أن الجانبين اتفقا أيضا على أهمية إشراك الشباب في المبادرات البيئية وربط الجهود والمشاريع بمؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس بما يضمن متابعة الأثر وتطوير الأداء بصورة مستمرة.

وأوضحت أنه تم خلال الاجتماع بحث إطلاق برنامج وطني لـ «سفراء الاستدامة» الذي يهدف إلى تأهيل الشباب في الأندية والمراكز والمرافق الشبابية والرياضية ليكونوا سفراء للتوعية البيئية والتنمية المستدامة. وذكرت أن ذلك يتم من خلال برامج تدريبية متخصصة تمكنهم من قيادة المبادرات المجتمعية ونشر أفضل الممارسات المرتبطة بترشيد استهلاك الطاقة والمياه وإدارة النفايات وإعادة التدوير وخفض البصمة الكربونية.

وبينت أن الاجتماع تناول أيضا مناقشة وضع آلية مؤسسية لاستقبال المبادرات والأفكار التي يقدمها الشباب في مجالات الاستدامة ودراستها وتقييمها وفق معايير تشمل الأثر البيئي والمجتمعي.

وأفادت الوزيرة الفليج بأن الجانبين شددا على أهمية بناء قاعدة بيانات لمؤشرات الأداء البيئي في القطاع الشبابي والرياضي بما يدعم متابعة استهلاك الموارد وقياس أثر المبادرات وتعزيز كفاءة التشغيل داخل المرافق الشبابية والرياضية وترسيخ السلوكيات المستدامة لدى الشباب.

أكد خلال مؤتمر صحافي عقده بمناسبة زيارته للبلاد العمل على إعادة الجنسية للبنانيات المتزوجات من كويتيين والمسحوبة جنسياتهن

وزير الداخلية اللبناني: نتبادل المعلومات مع الكويت بشأن حزب الله أو الجهات المتطرفة وبلدنا لن يكون منطلقاً لأي اعتداء يستهدف الخليج

■ تبادل السجناء بين الكويت ولبنان يخضع للإجراءات والأطر القضائية والقانونية في البلدين

■ نسعى لفرض السيادة على جميع الأراضي اللبنانية ونشر الجيش وقوى الأمن بمختلف المناطق

منصور السلطان

وزير الداخلية والبلديات اللبناني أحمد الحجار والسفير اللبناني غادي الخوري خلال المؤتمر الصحافي (قاسم باشا)

أكد وزير الداخلية والبلديات اللبناني أحمد الحجار، ان الكويت ولبنان يتبادلان المعلومات بشأن العناصر المنتمية إلى حزب الله أو تنظيم داعش أو أي جهات متطرفة، موضحا أن التنسيق الأمني بين البلدين قائم ومستمر وإذا طلبت الكويت أي معلومات تتعلق بأشخاص أو جهات متطرفة قد تشكل ضررا على أمنها فلبنان سيتعاون بشكل كامل. جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده الحجار أمس مع وسائل الإعلام المحلية في منزل السفير اللبناني بمناسبة زيارته إلى الكويت.

وقال الحجار ان هناك تعاونا وتنسيقا بين السلطات الأمنية الكويتية واللبنانية، ويوجد تنسيق مع قوى الامن الداخلي بشأن أي عمل به تطرف وعلى سبيل المثال «داعش» وهناك تبادل معلومات وضربة استباقية لحفظ امن البلدين.

وحول ملف تبادل السجناء بين الكويت ولبنان، أوضح أن هذا الملف لا يندرج ضمن اختصاص وزارة الداخلية، وإنما يخضع للإجراءات والأطر القضائية والقانونية في البلدين وان هناك لبنانيين موقوفين في الكويت وكويتيين موقوفين في لبنان.

وفي رده على سؤال بشأن الاعتداء الذي تعرضت له الكويت فجر أمس أكد رفض لبنان القاطع لأي اعتداء يستهدف الكويت أو أي دولة خليجية، موضحا ان تواجده في الكويت كنوع من التضامن معها ولبنان لا يقبل ولا يسمح بأن يكون منطلقا أو شريكا في أي اعتداء يستهدف أشقاءه في دول مجلس التعاون ونؤكد وقوفنا إلى جانب الكويت في كل ما يحفظ أمنها واستقرارها.

وبشأن ما يثار حول احتمال اندلاع حرب أهلية في لبنان، قال إن جميع اللبنانيين يرفضون العودة إلى مثل هذا السيناريو، مشددا على أن مختلف المكونات السياسية والوطنية متفقة على الحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار، لأن الجميع يدرك حجم المآسي التي خلفتها الحروب في الماضي وهناك إجماع على ضرورة بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، مشيرا إلى ان الدولة قادرة على منع الحرب الاهلية.

بسط سلطة الدولة

وأضاف ان رئيس الجمهورية، والحكومة اللبنانية تمضي في تنفيذ خطة متكاملة ولا تدخر جهدا لإعادة بسط سلطة الدولة وتعزيز مؤسساتها، وتشمل فرض السيادة على جميع الأراضي اللبنانية، ونشر الجيش والامن الداخلي في مختلف المناطق، لافتا إلى ان هناك مستجدات طرأت خلال هذه الفترة بدءا من الحرب الاسرائيلية والتي نتج عنها احتلال اجزاء من الجنوب اللبناني، والدولة لم تدخر جهدا لإعادة الأوضاع تحت سيطرتها ونتأمل تحقيق الاستقرار والامن في المنطقة.

وذكر ان لبنان يسلك مسارا ديبلوماسيا بهدف تحرير الاراضي المحتلة وإعادة نشر الجيش اللبناني لآخر نقطة من الجنوب اللبناني، ومنع وجود اي اطار مسلح خارج نطاق الدولة اللبنانية، وهذا الموضوع لا يحدث «بكبسة زر»، مؤكدا ان الدولة اللبنانية لديها ثوابت ابرزها تحرير الأراضي اللبنانية وتأمين عودة النازحين والعمل على استعادة الأسرى إلى جانب إطلاق مسار إعادة الإعمار وتهيئة الظروف لعودة الحياة الطبيعية في مختلف أنحاء البلاد ومنع اي صراعات داخلية وتثبيت اللحمة الوطنية، لافتا إلى ان الدولة اللبنانية لا تخرج من ازماتها الا بتكاتف الجميع حكومة وشعبا.

تنسيق أمني خليجي

وبين ان لبنان لن يكون منطلقا لأي عمليات عدائية او نشاط مؤذ لدول الخليج العربي وخصوصا الكويت، مشددا على ان الاجهزة اللبنانية فعالة وانا شخصيا اتابع الوضع الامني بشكل يومي ونعمل على العمل الاستباقي وننسق مع جميع دول الخليج، لافتا إلى انه اي امور امنية يتم ضبطها بالكويت او الخليج يتم استثمارها بشكل فوري وسريع في لبنان، مؤكدا على ان لبنان لا يريد اي ضرر للخليج وان من الثوابت اللبنانية ان يبقى لبنان ضمن الحضن العربي، والرسالة الاساسية هي ان لبنان لن يكون الا من منطلق لكل خير باتجاه الكويت.

وقال انه زار قطاع الامن الجنائي بوزارة الداخلية الكويتية والذي يضم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وتم ابلاغنا من قبل المسؤولين في قطاع الامن الجنائي بأن عملية تدفق المخدرات بشكل عام والحبوب المخدرة خاصة انخفضت بشكل كبير وهذا دليل على التنسيق والتعاون بين الجانبين والظروف الاقليمية ساعدت لبنان ودول الخليج، مشيرا إلى ان النظام السوري الحالي يسعى لبناء دولة ومن ضمن اولوياتهم مكافحة المخدرات ونحن ننسق مع سورية في هذا الشان، ونفذنا خطوات جبارة من تفكيك شبكات وضبط معامل لانتاج المخدرات ونجحنا في تحقيق انجازات كبرى وشاهدنا التفاعل الايجابي من دول الخليج تجاه لبنان في مكافحة المخدرات.

جرائم لا تعرف الحدود

ولفت الحجار إلى ان الجرائم لا تعرف الحدود وبالتالي التنسيق والتعاون أساسي جدا لمكافحة جميع أنواع الجرائم وهناك اهمية كبرى لتفعيل العمل الوقائي والاستباقي وبصورة أدق أكثر هناك تنسيق أمني يومي ودائم ما بين الأجهزة الأمنية اللبنانية، والاجهزة الامنية الكويتية في مجال مكافحة التطرف ومكافحة الإرهاب وتبادل للمعلومات، مشددا على ان لبنان والكويت شعبان شقيقان فأمن لبنان من أمن الكويت، وأمن الكويت من أمن لبنان فهذا أمر قائم ونحن نسعى إلى تفعيله وتطويره إلى أقصى حد والكويتيون كانوا دائما موجودين في لبنان، وولا يزالون ومرحبا بهم دائما كما أن لديهم أعمالا واملاك ومصالح في لبنان، مثلما يوجد لبنانيون ناجحون في الكويت أيضا.

وتابع: أكرر ما قلناه، إن اللبنانيين هم الأقل ارتكابا للمخالفات في الكويت مقارنة بغيرهم من الجاليات والمصالح الكويتية في لبنان محفوظة، والدولة اللبنانية حريصة على هذا الموضوع، وهي مستعدة لتقديم كل التسهيلات اللازمة على جميع الأصعدة.

وزاد: النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف شرفنا بزيارته إلى لبنان، وكان برفقته وفد أمني كبير وتباحثنا في عدد من الأمور كما ذكرنا، أبرزها تعزيز التعاون الأمني وتنسيق تبادل المعلومات، ووضعنا أسسا لهذا الموضوع خلال زيارتي للكويت أيضا، كان هناك مزيد من الاطلاع على ما هو موجود لدى الأجهزة الأمنية الكويتية وبحثنا الموضوعات المتعلقة باللبنانيات المتزوجات من كويتيين واللواتي كن قد تخلين عن جنسيتهن اللبنانية ولدينا عمل جار على إعادة الجنسية لهن، وفقا للقوانين اللبنانية وهذا الأمر يمر بعدة مراحل.

أكد خلال حفل تدشينه بمقر السفارة اللبنانية أنها خطوة مهمة ونوعية لتسهيل معاملات اللبنانيين في الخارج

الحجار يطلق أول جواز سفر بيومتري: تعميم الخدمة تدريجياً في سفاراتنا

■ تعليمات من رئيس الجمهورية اللبنانية بتخفيض رسوم إصدار جواز السفر البيومتري في الخارج

■ الجواز يستغرق 3 أسابيع بالإجراءات العادية والخدمة السريعة تتيح إيصاله لصاحبه خلال يومين

بيان عاكوم

وزير الداخلية والبلديات اللبناني أحمد الحجار يشهد تدشين خدمة البصمة البيومترية لجوازات السفر في مقر سفارة لبنان بحضور السفير اللبناني غادي الخوري ونائب رئيس البعثة القنصل ميا العضم وأعضاء السفارة اللبنانية (قاسم باشا)

مشاهدة الفيديو

أطلق وزير الداخلية والبلديات في الجمهورية اللبنانية العميد أحمد الحجار خدمة البصمة البيومترية الخاصة بجوازات السفر اللبنانية في الكويت للمرة الأولى خارج لبنان، وذلك بمقر السفارة اللبنانية أمس.

وخلال تصريح للصحافيين على هامش حفل الإطلاق الرسمي، الذي حضره السفير اللبناني غادي الخوري ونائب رئيس البعثة القنصل ميا العضم وأعضاء السفارة اللبنانية، وصف الحجار الخدمة بالخطوة المهمة لتسهيل معاملات اللبنانيين في الخارج، مشيرا إلى أن هذه الخدمة ستعمم تدريجيا في السفارات اللبنانية حول العالم خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

وأوضح الحجار أن سفارة لبنان في الكويت، وبالتنسيق الوثيق الذي استمر لأشهر بين وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة المالية والأمن العام اللبناني عملت على الوصول إلى هذا اليوم الذي يشهد إطلاق الخدمة لأول مرة خارج الأراضي اللبنانية، مبينا أن الدولة اللبنانية بمختلف مؤسساتها عملت بروح الفريق الواحد لإنجاز هذا المشروع، مبينا أن وزير المالية ساهم في تخفيض رسوم إصدار جواز السفر البيومتري بالخارج، خصوصا أن رسومه خارج لبنان كانت أعلى من الداخل، وهذا الأمر كان مطلبا متكررا من أبناء الجاليات اللبنانية، موضحا أن رئيس الجمهورية جوزف عون كانت لديه توجيهات واضحة لمعالجة هذا الملف.

وبخصوص نظام عمل البصمة البيومترية، قال الحجار ان البصمة التي تؤخذ في الكويت سترسل إلكترونيا إلى المديرية العامة للأمن العام في بيروت، حيث يتم إصدار جواز السفر وإرساله بعد ذلك إلى السفارة اللبنانية في الكويت لتسليمه إلى صاحبه، مبينا أن الخدمة ستكون متاحة بنظامين: الأول الخدمة العادية التي تستغرق نحو 3 أسابيع، والثاني خدمة سريعة مقابل رسوم إضافية معقولة تتيح وصول الجواز إلى صاحبه خلال يومين إلى ثلاثة كحد أقصى.

وبشأن جوازات السفر القديمة، بين أن العمل بها سيستمر لفترة انتقالية بصورة استثنائية، بسبب الظروف التي لم تكن تسمح سابقا بتعميم خدمة الجواز البيومتري، موضحا أن الأمن العام اللبناني أصدر قرارا يقضي بانتهاء العمل بجواز السفر القديم اعتبارا من الأول من أكتوبر 2026، مؤكدا أن الخدمة الجديدة ستوفر على اللبنانيين المقيمين في الخارج مشقة السفر إلى لبنان للحصول على الجواز البيومتري، مع توفيره بتكلفة معقولة، مشيرا إلى أن اعتماد الجواز البيومتري سيسهم أيضا في تسهيل مشاركة اللبنانيين المقيمين بالخارج في الانتخابات النيابية المقبلة وانتخابات المغتربين، من خلال امتلاكهم جوازات سفر بيومترية.

وذكر أن فرقا متخصصة من الأمن العام اللبناني ستواصل الانتقال إلى البعثات الديبلوماسية لتجهيز المعدات اللازمة وتدريب الموظفين، تمهيدا لإطلاق الخدمة تباعا، بما يضمن تسهيل حصول اللبنانيين المقيمين في الخارج على جوازات السفر البيومترية دون الحاجة إلى السفر إلى لبنان.

توفير الوقت والجهد

من جانبه، اكد سفير الجمهورية اللبنانية لدى البلاد غادي الخوري، أن الخدمة ستختصر الوقت والجهد على المواطنين اللبنانيين، لاسيما الذين كانوا يضطرون إلى السفر إلى لبنان لإنجاز المعاملة، موضحا أن البصمة أصبحت تؤخذ في السفارة بالكويت، الأمر الذي يسرع إنجاز المعاملة ويخفف الأعباء على المواطنين.

وأشار الخوري إلى أن أهمية هذه الخطوة لا تكمن فقط في توفير الخدمة، وإنما في إطلاقها من الكويت، مبينا أن السفارة في الكويت هي أول بعثة دبلوماسية لبنانية في الخارج تعتمد نظام الخدمة البيومترية، وهو ما يعكس عمق العلاقات الأخوية بين الكويت ولبنان، ويؤكد المكانة الخاصة التي تحظى بها الكويت لدى الدولة والشعب اللبنانيين.

وقال ان اختيار الكويت لإطلاق المشروع لم يحتج إلى جهود كبيرة لإقناع الجهات المختصة في لبنان، رغم وجود مطالب مماثلة من سفارات لبنانية أخرى حول العالم، مؤكدا أن المبادرة جاءت تقديرا للمكانة التي تتمتع بها الكويت لدى اللبنانيين، مبينا أن جوازات السفر القديمة لن يتم إلغاؤها بشكل فوري، وإنما ستستبدل تدريجيا عند تقدم أصحابها بطلب إصدار جواز جديد، لافتا إلى أن من يسافر إلى لبنان بالجواز القديم سيتم سحبه وإصدار جواز بيومتري بدلا منه.

ودعا المواطنين اللبنانيين الذين لا يزالون يحملون الجوازات القديمة إلى مراجعة السفارة والتقدم بطلبات إصدار الجوازات البيومترية، مشددا على ان استبدالها أصبح ضرورة وليس مجرد خيار، خصوصا ان معظم مطارات العالم أصبحت تعتمد هذا النظام، مشيرا إلى وجود استثناءات من إلزامية أخذ البصمة البيومترية تشمل الأطفال دون سن الخامسة عشرة، والأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ستين عاما.

وبين أن السفارة ستبدأ العمل بالخدمة خلال مرحلة تجريبية من دون مواعيد مسبقة، بهدف تقييم حجم الإقبال، على أن يتم لاحقا اعتماد نظام المواعيد إذا استدعت الحاجة لتنظيم العمل وتسهيل الإجراءات على المراجعين، مبينا أن إنجاز معاملة أخذ البصمة وتقديم الطلب لا يستغرق سوى أقل من عشر دقائق.